الأمم المتحدة

A/78/PV.107

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **107**

الجمعة، 6 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 10/30.

البند 7 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند 11 من جدول الأعمال في جلستها العامة السابعة والتسعين المعقودة في 1 تموز/يوليه. ولكي تبت الجمعية في مشروع القرار، لا بد من إعادة فتح باب النظر في البند 11 من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند 11 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 11 من جدول الأعمال (*تابع*)

الرياضة من أجل التنمية والسلام: بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي

مشروع قرار (A/78/L.107)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان لتعرض مشروع القرار A/78/L.107.

السيدة أتاييفا (تركمانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني، بالنيابة عن البلدين الرئيسيين المقدمين لمشروع القرار، تركمانستان والهند، أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/78/L.107. وأود أن أعرب عن امتناننا لجميع الوفود على مشاركتها الفعالة ومساهماتها القيمة خلال المفاوضات. وخلال المشاورات غير الرسمية، عملنا باستمرار على تعزيز الأجواء الإيجابية وتحقيق توافق واسع النطاق في الآراء.

سأبدأ بشرح موجز للغرض الرئيسي من مشروع القرار هذا بالإشارة إلى ملاحظات الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، خلال اليوم الدولي للرياضة من أجل التنمية والسلام:

”إن الرياضة هي واحدة من أعظم المساعي الإنسانية – وهي نموذج للعمل الجماعي، ومنبر للتميز الفردي، ومحرك للنمو الاقتصادي للمجتمع بأسره“.

ويهدف مشروع القرار المعروض علينا إلى إنشاء منبر دائم للدبلوماسية الرياضية، وهي إحدى الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لتركمانستان. وتستند هذه الوثيقة إلى النجاح الباهر والأثر الإيجابي الذي حققته الدورة الافتتاحية لألعاب الأمم المتحدة التي أقيمت في نيسان/أبريل من هذا العام في إطار أسبوع الاستدامة للجمعية العامة في نيويورك. ويسعدني أن أبلغكم أن دورة ألعاب الأمم المتحدة الأولى، التي انطلقت بمبادرة من تركمانستان، قد جسدت روح الصداقة والثقة والرفاه والتعاون بين الدبلوماسيين الذين شاركوا فيها، والكثير منهم حاضرون في هذه القاعة اليوم. والأمر المهم هو أن أفراد عائلتنا قد انضموا إلينا أيضاً خلال رحلتنا الرياضية. لقد أثبتت ألعاب الأمم المتحدة أنها قوة جبارة للمساعدة في تحقيق وحدة الموقف في هذه الأوقات العصيبة، حيث تعزز الثقة والتفاهم بين مختلف أعضاء مجتمعنا العالمي. وقد أظهرت الألعاب الرياضية ما تنطوي عليه الرياضة من قوة تحويلية في تعزيز الحوار وكسر الحواجز وتعزيز السلام.

وتتماشى ألعاب الأمم المتحدة بشكل مثالي مع الروح الأولمبية المتمثلة في التميز والصداقة. وهذه القيم، المكرسة في الميثاق الأولمبي، هي بمثابة نبراس لنا جميعاً في التمسك بقيم اللعب النظيف والاحترام. ونعتقد أن ألعاب الأمم المتحدة ستكون بمثابة منبر دائم لعرض التنوع الثقافي الغني في عالمنا، والاحتفاء بالتقاليد والعادات الفريدة المرتبطة بالرياضة من مختلف البلدان.

ومن خلال دعم مشروع القرار هذا، تؤكد الدول الأعضاء من جديد على جهودنا المشتركة لاستخدام القوة العظيمة للرياضة في بناء جسور التعايش وتعزيز أنماط الحياة الصحية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. واستناداً إلى هذا الزخم، ندعو جميع الوفود إلى الاستعداد للدورة الثانية لألعاب الأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2025، من أجل تعزيز الروابط الدبلوماسية والتعاون بين البعثات الدائمة ووكالات الأمم المتحدة وتنمية روح التسامح والتفاهم وخلق بيئة أكثر إيجابية وصحية وإثمارا في المقر الرئيسي في نيويورك.

وختاما، نعرب عن امتناننا للوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار هذا، ونتطلع إلى رؤية المزيد من البلدان ضمن مقدمي مشروع القرار، ونتطلع كذلك للدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء لاعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.107.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار انضمت البلدان التالية، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، إلى مقدمي مشروع القرار A/78/L.107: ألبانيا، أنغولا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بروني دار السلام، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوبا، قبرص، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، غابون، جورجيا، ألمانيا، غواتيمالا، غينيا – بيساو، غيانا، هنغاريا، إندونيسيا، العراق، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليبريا، ليبيا، ماليزيا، مالي، موريتانيا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، البرتغال، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تيمور – ليشتي، تونس، تركيا، توفالو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.107، المعنون "ألعاب الأمم المتحدة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.107؟

اعتُمد مشروع القرار A/78/L.107 (القرار 325/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 11 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 13 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/78/L.84/Rev.2)

مشروع التعديل (A/78/L.92/Rev.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/78/L.84/Rev.2.

السيد مغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن المجموعة الأساسية التي تضم الهند ونيبال وبيرو والفلبين وتايلند وبلدي بنغلاديش، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/78/L.84/Rev.2، المعنون "اليوم العالمي للتنمية الريفية". يهدف مشروع القرار إلى إعلان يوم 6 تموز/يوليه يوماً عالمياً للتنمية الريفية. والواقع أن الكثيرين يشعرون بغياب مثل هذا اليوم منذ بعض الوقت. ولشرح الخلفية بإيجاز، كان يوم 6 تموز/يوليه 1979 هو تاريخ إنشاء "مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادئ" ومقره دكا، وهي المنظمة صاحبة الدعوة الأولى لهذا اليوم.

في منطقتنا، وخاصة في الجنوب، لطالما اعتُبرت تنمية الاقتصاد الريفي، القائم في معظمه على الأنشطة الزراعية، عنصراً رئيسياً في جهودنا الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وضمان استمرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينطبق ذلك أيضاً على جميع البلدان النامية تقريباً في مختلف المناطق. لقد كانت التنمية المستدامة في المناطق الريفية، ولا تزال، أحد العناصر الرئيسية في التقدم الاجتماعي والاقتصادي الشامل في العديد من الدول النامية أيضاً. وما فتئ مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادئ يؤدي دوراً حاسماً في مساعدة دوله الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في جهودها الوطنية في مجال التنمية الريفية. ونعتقد أن يوم 6 تموز/يوليه، وهو يوم الذكرى السنوية لتأسيس المركز، هو اختيار جيد لإعلان اليوم العالمي للتنمية الريفية.

ووفقاً لإحصاءات الفقر في العالم لعام 2024، يعيش حوالي 9,2 في المائة من سكان العالم، أو حوالي 700 مليون شخص، في فقر مدقع، أي أنهم يعيشون على أقل من 1,90 دولار في اليوم. بالإضافة إلى ذلك، حوالي 26 في المائة من سكان العالم، أي حوالي 1,3 بليون نسمة، يعيشون في فقر معتدل، حيث يتراوح دخلهم بين 1,90 دولار و 3,20 دولار في اليوم، ويتركز هؤلاء الأشخاص إلى حد كبير في البلدان النامية. ويمثل الفقر الريفي بشكل عام حوالي 63 في المائة من الفقر العالمي. وفي الواقع، يعيش أكثر من 80 في المائة من أشد السكان فقراً في العالم في المناطق الريفية، حيث يعاني نحو 45 في المائة من السكان إما من الفقر المدقع أو المعتدل، مقارنة بنسبة 16 في المائة من سكان الحضر. كما أن الفقر في المناطق الحضرية ينبع في معظمه من محاولات فقراء الريف التحرر من الفقر بالهجرة إلى المدن. ولذلك تحتاج تلك البلدان إلى مزيد من التعاون المتضافر في مكافحة فقر الأرياف وتعزيز التنمية الريفية القائمة على حقوق الإنسان من خلال تعزيز الشراكات والاستثمارات المستهدفة والتوعية.

وأود أن أسلط الضوء على الجوانب الرئيسية لمشروع القرار بعيداً عن إعلان يوم 6 تموز/يوليه يوماً عالمياً للتنمية الريفية. أولاً، تؤكد فقرات ديباجة مشروع القرار على الروابط بين أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وأهمية التنمية الريفية المستدامة. وتشدد على التآزر بين التعهدات العالمية بشأن التخفيف من حدة الفقر والجوع، والتنمية الزراعية، وضمان الأمن الغذائي والتغذية، وتطوير البنية التحتية في المناطق الريفية، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية، وتوفير فرص العمل والمشاريع المنتجة، وتمكين المرأة الريفية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وما إلى ذلك. وتؤكد على خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية. وتُبرز أهمية النُهُج الإنمائية المدفوعة محلياً، وتسلط الضوء على أدوار الهيئات الإقليمية والمبادرات الوطنية في التنمية الريفية. وهناك إشارات إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الحق في التنمية، والجانب القائم على حقوق الإنسان لإدماج

فقراء الريف المهمشين. وبشكل عام، هناك تأكيد على الدور الحاسم للتنمية الريفية المتكاملة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانياً، وفقاً للأحكام الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 167/1980، دُعيت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى تيسير تنظيم وتنفيذ اليوم العالمي للتنمية الريفية كوسيلة لتعزيز التنمية الريفية والتوعية بمساهمة التنمية الريفية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم الدول الأعضاء في تخطيط وتنسيق أنشطة الاحتفال باليوم، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية والوكالات المتخصصة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين.

ثالثا، وفقا للفقرة 4 من مشروع النص، ستغطى جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار من التبرعات ؛ وإضافة إلى ذلك، لم يُفرض على الأمانة العامة أي التزام جديد بالإبلاغ. وبالتالي، بحسب فهمنا، لن ينطوي تنفيذ مشروع القرار على أي آثار في الميزانية البرنامجية.

رابعا، يدعو مشروع القرار جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجهات الأخرى صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني، ومنظمات المزارعين، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، والمدارس، إلى الاحتفال باليوم العالمي للتنمية الريفية بعرض أنشطة عملية تتعلق بالتنمية المستدامة للمناطق والمجتمعات الريفية والترويج لها، حسب الاقتضاء، في السياقات الوطنية والإقليمية.

وأخيرا، طُلب إلى الأمين العام أن يُطلِع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية على هذا القرار. ودُعيت جميع الأطراف المعنية إلى الإسهام في الاحتفال باليوم العالمي للتنمية الريفية ودعمه.

واتبعت المجموعة الأساسية نهجا شفافا وعقدت خمس جولات من المشاورات غير الرسمية للتوصل إلى توافق في الآراء. ونتوجه بخالص الشكر إلى جميع الوفود على مشاركتها النشطة والبناءة في المشاورات غير الرسمية. ونعرب أيضا عن تقديرنا للمرونة التي أبداها الجميع والإسهامات القيمة. لكن قد اقتُرح مشروع تعديل، وارد في الوثيقة A/78/L.92/Rev.1، يطلب إدراج إشارة إلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. وفي حين أن جميع أعضاء المجموعة الأساسية يؤيدون هذا الإعلان، وأن النص الأولي لمشروع القرار قد تضمن إشارة إليه، فلم يكن من الممكن استيعاب نفس العنصر، إلى جانب بعض عناصر أخرى، أثناء المفاوضات من أجل بناء توافق أوسع في الآراء بتحقيق توازن دقيق في النص. غير أن مشروع التعديل قد اقتُرح بعد الاتفاق على النص من خلال إجراء الموافقة الصامتة. وبالتالي، قد لا تكون المجموعة الأساسية، لأسباب إجرائية، في وضع يمكنها من قبول مشروع التعديل.

وفي الختام، إننا متفائلون اليوم بأن اليوم العالمي للتنمية الريفية، عند إعلانه، سيعجل في نهاية المطاف التحركات والإجراءات العالمية بشأن التنمية الريفية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وسيذكّر الجميع أيضا بدورهم ومسؤوليتهم عن الإجراءات التعاونية بشأن التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة والشاملة للجميع. ومن شأن هذا اليوم أيضا الاعتراف بأن المناطق الريفية، بدورها البالغ الأهمية في الإنتاج الغذائي المستدام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية واستعادة النظام الإيكولوجي وتحسين سبل العيش، ينبغي أن توفر لها البيئة المؤاتية ذات الصلة لدعم تكافؤ الفرص في جميع مجالات التنمية المستدامة، بما يكفل عدم ترك أحد خلف الركب. لذلك، أود أن أشكر، باسم المجموعة الأساسية وحكومة بلدي، جميع الوفود على مشاركتها وتعاونها البناءين، لا سيما الوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار. ونأمل أن يشارك مزيد من الوفود في تقديمه خلال المداخلات من الحضور، وأدعو الجميع إلى تأييد اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة دولة بوليفيا المتعددة القوميات لتعرض مشروع التعديل A/78/L.92/Rev.1.

السيدة مونيوس بونس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): أود بداية أن أعرب عن عميق تقديرنا لبنغلاديش والمجموعة

الأساسية على تقديم مشروع القرار A/78/L.84/Rev.2. ونحيط علما بالجهود الكبيرة المبذولة في القيادة وبناء التوافق في الآراء. لكننا نأسف لعدم التمكن من حل هذه المسائل في المفاوضات السابقة بسبب عدم المرونة الذي أبدته بعض الوفود فيما يتعلق بأولوياتنا كبلدان نامية.

إن المجتمعات الريفية ومجتمعات الشعوب الأصلية تؤدي دورا أساسيا في البلدان النامية. فهي لا تقتصر على كفالة الأمن الغذائي والمساهمة بشكل كبير في اقتصاداتنا الوطنية، بل تعود جهودها وعملها بالنفع على الآخرين. ويشكل سكان الريف والفلاحون والسكان الأصليون عوامل رئيسية للتنمية المستدامة والقضاء على الجوع وحماية البيئة. لذلك، نفهم أن مشروع القرار المعروض يعترف بمساهمتهم وعملهم.

وفي هذا السياق، لا يأتي مشروع التعديل المقترح الذي قدمته بوليفيا، الوارد في الوثيقة A/78/L.92/Rev.1، بأي شيء جديد أو مثير للجدل. وهو يطلب ببساطة أن تشير الجمعية العامة بشكل أساسي، بما يتسق مع مقرراتها السابقة، إلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. ونرى أن عدم ذكر هذا الصك في قرار يحتفل باليوم العالمي للتنمية الريفية سيكون صراحة مثل الاحتفال بيوم الأمم المتحدة دون ذكر ميثاق الأمم المتحدة. ولن يكون هذا الإغفال متعارضا مع الاعتراف بالحقوق الأساسية لهذه الجهات الفاعلة الرئيسية في التنمية الريفية فحسب، بل سيكون أيضا انتكاسة في الاعتراف بهذه الحقوق.

وأخيرا، أود أن أشكر الوفود التي أيدت باستمرار المبادرات الداعمة لسكان الريف والفلاحين والشعوب الأصلية. ونأمل أن نتمكن مرة أخرى من التعويل على دعم الأعضاء للمضي قدما في هذا الجهد المشترك من أجل العدالة والتنمية المنصفة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.84/Rev.2 ومشروع التعديل A/78/L.92/Rev.1.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتناول المشاركين الإضافيين في تقديم كل من مشروع القرار ومشروع التعديل.

منذ تقديم مشروع القرار، إضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/78/L.84/Rev.2، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وباكستان، وبيلاروس، وتركمانستان، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وسانت كيتس ونيفس، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والصين، وطاجيكستان، وقطر، وكازاخستان، وكولومبيا، ولبنان، وليبريا، وماليزيا، ومنغوليا، وموريتانيا، وميانمار، ونيجيريا.

ومنذ تقديم مشروع التعديل وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/78/L.92/Rev.1، أصبحت البلدان التاليان أيضا من مقدمي مشروع التعديل A/78/L.92/Rev.1: سانت كيتس ونيفس وكولومبيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يرجى من الوفود الراغبة في الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت على أي مقترح في إطار هذا البند من جدول الأعمال أن تفعل ذلك الآن في مداخلة واحدة. وبعد البت فيها جميعا، ستتاح الفرصة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت بعد التصويت على أي من المقترحات أو جميعها.

قبل إعطاء الكلمة تعليلاً للتصويت أو شرحا للموقف قبل التصويت، أود أن أُذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد هارتني (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تأخذ الولايات المتحدة الكلمة لتعليل طلبنا إجراء تصويت على التعديل المقترح A/78/L.92/Rev.1 على مشروع القرار A/78/L.84/Rev.2.

أولا، نشكر مقدم مشروع القرار وميسره، بنغلاديش، على جهودها المبذولة للعمل من أجل التوصل إلى نتيجة توافقية. وقد جرى التفاوض

بشأن نص مشروع القرار بعناية بعد العديد من المشاورات غير الرسمية وساعات طويلة. ومع أننا لا نتفق مع بعض المقترحات المطروحة، فإننا نحترم حق الوفود في تقديم اقتراحات تتماشى مع مواقفها الوطنية. ونشكر جميع الأعضاء الذين خصصوا وقتًا وبذلوا جهدًا للمشاركة في العملية مشاركة مجدية. وهذا هو ما تدور حوله هذه العمليات. إنها القواعد والإجراءات والمعايير التي نلتزم بها جميعا.

ومن المؤسف أن أحد الأعضاء يسعى إلى السيطرة على تلك العملية من خلال عدم اتباع الإجراء السليم واقتراح تعديل داخل القاعة لا يحظى بتوافق الآراء. ولم يُقدم التعديل المقترح إلا أثناء مشاورات غير رسمية بعد أن كسر عضو آخر حاجز الصمت بشأن مسألة مختلفة. ورُفض التعديل المقترح بشدة لأسباب إجرائية أثناء تلك المشاورات.

ويُظهر طرح التعديل المرفوض في القاعة الآن تجاهلا صارخا للعمل الشاق الذي قام به جميع الأعضاء الذين شاركوا في المفاوضات، ولا سيما مقدمي مشروع القرار، وللحلول التوفيقية التي توصلوا إليها.

ولا يمكننا النظر إلى مشروع التعديل هذا بشكل منفصل. إننا نرى اتجاها مقلقا يتمثل في تقويض بعض الوفود للعمليات وتجاهلها عمل الميسرين والمفاوضين على حد سواء في أغراضهم المنشودة. ويجب أن يندد جميع الأعضاء بهذا النوع من المناورات ويدينوه. ومع أننا ندرك أن العديد من الوفود في القاعة لم تكن لتعارض نص مشروع التعديل هذا، نحث الجميع على الانضمام إلينا في التصويت ضد الأخطاء الإجرائية أو على الأقل الامتناع عن التصويت عليها. ويجب أن نواصل العمل معًا واحترام عملياتنا إذا أردنا الاستمرار في تحقيق نتائج توافقية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار A/78/L.84/Rev.2، تبت الجمعية أولا في مشروع التعديل A/78/L.92/Rev.1 وفقا للمادة 90 من النظام الداخلي.

طُلِبَ إجراء تصويت مسجل على مشروع التعديل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، البحرين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، الكاميرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إسواتيني، غابون، غواتيمالا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبريا، ليبيا، ماليزيا، ملديف، جزر مارشال، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيكاراغوا، عمان، بنما، بيرو، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، توغو، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

إسرائيل، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، جزر القمر، الكونغو، جمهورية كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا – بيساو، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، ميانمار، نيبال، هولندا (مملكة _)، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سان

مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتُمد مشروع التعديل A/78/L.114 بأغلبية 60 صوتا مقابل 3 أصوات، مع امتناع 81 عضوا عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن مشروع التعديل A/78/L.92/Rev.1 قد اعتُمد، سنشرع في البت في مشروع القرار A/78/L.84/Rev.2 بصيغته المعدلة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.84/Rev.2، بصيغته المعدلة، المعنون "اليوم العالمي للتنمية الريفية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/78/L.84/Rev.2 بصيغته المعدلة؟

اعتُمد مشروع القرار A/78/L.84/Rev.2 بصيغته المعدلة (القرار 326/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف، أود أن أُذكّر الجمعية بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة لازار (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

نود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى جمهورية بنغلاديش الشعبية والسفير شاتيل على جهودهما بوصفهما جهة ميسرة للقرار 326/78. يهتم الاتحاد الأوروبي كثيرا بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الريفية المستدامة. والواقع أن ذلك يقع في صميم المعاهدة التأسيسية للاتحاد الأوروبي والهدف الأساسي لسياسة التعاون الإنمائي التي نتبعها. إننا نعمل بالشراكة مع البلدان النامية في جميع أنحاء العالم كل يوم لنقترب جميعا من تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

ولكننا نشعر بخيبة أمل لأن أحد الوفود اختار أن يعرّض طابع هذا النص القائم على توافق الآراء للخطر بعد خمس جلسات غير رسمية وإجراءين للموافقة الصامتة. ينبغي أن تظل القرارات المتعلقة بالأيام والسنوات الدولية إجرائية وقائمة على الطرائق. ولهذا اختار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الامتناع عن التصويت على التعديل.

ولكننا نود أن نؤكد مرة أخرى على أهمية القضاء على الفقر كحافز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونتطلع إلى الاحتفال بأهميته في تموز/يوليه القادم.

السيد هارتني (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نود مرة أخرى أن نشكر جمهورية بنغلاديش الشعبية على قيادتها ومشاركتها البناءة بشأن هذا القرار الهام (القرار 326/78). إننا نهتم كثيراً بالقضاء على الفقر، ولا سيما في المجتمعات الريفية. ولهذا نعمل في شراكة مع البلدان النامية في جميع أنحاء العالم لنقترب جميعًا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 1 المتعلق بالقضاء على الفقر بجميع أبعاده. وكما نعلم جميعًا، فقد تعثر التقدم نحو تحقيق الهدف 1 على الصعيد العالمي وتأثر سكان المناطق الريفية على نحو غير متناسب. ولا نزال ملتزمين بتسريع الجهود المبذولة للقضاء على الفقر.

تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام الذي يحسن حياة جميع أفراد المجتمع، ولا سيما الذين يعيشون في أضعف الحالات. في السنوات الثلاث الأولى من إدارة بايدن، صرفت الولايات المتحدة أكثر من 58.5 مليار دولار أمريكي لدعم الهدف 1 "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان". وبجزء من تلك الاستثمارات دعمت أهداف التنمية المستدامة الأخرى..

كما خصصت الولايات المتحدة ما يزيد على 20 مليار دولار أمريكي لجهود معالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي منذ عام 2021. ويشمل ذلك تخصيص حوالي مليار دولار أمريكي سنويًا من خلال مبادرة حكومة الولايات المتحدة العالمية لمكافحة الجوع والفقر، "الغذاء من أجل المستقبل" التي انتشلت 23.4 مليون شخص من الفقر وحالت دون معاناة 5.2 مليون أسرة من الجوع فضلا عن توفير 6.2 مليار دولار أمريكي من التمويل الإضافي للأمن الغذائي.

نؤكد هنا أن قرارات الجمعية العامة عبارة عن وثائق غير ملزمة لا تغير من الحالة الراهنة للقانون الدولي التقليدي أو العرفي. ونشير إلى أن الحق في التنمية غير معترف به في أي من اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان، وليس له تعريف دولي متفق عليه، وخلافاً لحقوق الإنسان، لا يُعترف به بوصفه حقا عالميا يتمتع به الأفراد ويمكن لكل فرد أن يطالب به حكومة بلده.

وإذ نعرب عن امتناننا لهذه الفرصة التي أتيحت لنا للتعبير عن هذا الموقف، فإننا نود أن نقول أيضًا أن الولايات المتحدة تنأى بنفسها عن الفقرة التي اقترحتها دولة بوليفيا المتعددة القوميات

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت

البندان 13 و 117 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع المقرر (A/78/L.112)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/78/L.112.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، الذي يرغب في تعليل موقفه قبل اعتماده.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نتكلم تعليلا للموقف قبل اعتماد مشروع المقرر A/78/L.112.

إننا نأسف ونشعر بالقلق إزاء الصياغة التي أدرجت في نص مشروع القرار المتعلق بالطرائق لهذه الجلسة (القرار 319/78). إن عبارة "لاتخاذ قرار نهائي من الجمعية بشأن المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى" تقوض المبادئ الأساسية لعمل الأمم المتحدة. ونرى أن مشاركة أصحاب المصلحة ينبغي أن تستند إلى مبدأ عدم الاعتراض، الذي يكفل عدم اتخاذ قرار بإشراك ممثلي المجتمع المدني في الاجتماع الرفيع المستوى إلا إذا لم تعترض أي من الدول الأعضاء على ذلك. إلا أن الصياغة المقترحة تلغي تلك الآلية. ونرى في ذلك انتهاكا للطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة. فتلك الصياغة تحد من قدرة الدول الأعضاء على الاعتراض على مشاركة منظمات معينة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى وضع يحول دون معالجة شواغل فرادى البلدان بشكل كاف، الأمر الذي يقوض مبادئ الانفتاح والمساواة بين الدول الأعضاء في عملية صنع القرار. ولا علاقة لذلك بحرية التعبير، بل إنه يتصل بمحاولات تعزيز المنظمات غير الحكومية التي تدعمها بلدان الشمال فحسب.

في ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أن الاتحاد الروسي لا يرحب بمشاركة منظمة جمعية المهنيين الجنسانيين في الاجتماع الرفيع المستوى القادم. وإذا اتخذ مثل ذلك القرار، فإننا سننأى بأنفسنا عنه

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سوف تبت الجمعية في مشروع المقرر A/78/L.112، المعنون "مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن التصدي للتهديدات الوجودية التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/78/L.112؟

اعتُمد مشروع المقرر الشفوي (المقرر 504/78 باء).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البندين 13 و 117 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 7 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند 18 من جدول الأعمال في جلستها

العامة 103 المعقودة في 13 آب/أغسطس 2024. ولكي تبت الجمعية إجراء في مشروع القرار، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند 18 من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند 18 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك

البند 18 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنمية المستدامة

مشروع القرار (A/78/L.110)

مشروع تعديل (A/78/L.113)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أُبلغت بأن مشروع التعديل A/78/L.113 قد سُحب.

أعطي الكلمة لممثل الإمارات العربية المتحدة ليعرض مشروع القرار A/78/L.110.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): تتشرف السنغال والإمارات العربية المتحدة بعرض مشروع القرار A/78/L.110 المعنون طرائق عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة".

وعلى مدى الأشهر الأربعة الماضية من تيسيرنا المشترك، شاركنا في مشاورات مكثفة واستمعنا باهتمام إلى الدول الأعضاء. وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا لجميع الوفود على مشاركتها البناءة طوال تلك العملية التعاونية، وأشكرها بصدق على صبرها ومرونتها وروح التوافق التي تحلت بها على نحو ساعدنا جميعا في التوصل إلى نص متوازن.

يمثل مشروع النص المعروض علينا اليوم مجموعة من وجهات النظر، ونعتقد أنه انعكاس عادل لأولوياتنا الجماعية. وفي حال اعتماد مشروع القرار، فإنه سيقرر أن تتشارك السنغال والإمارات العربية المتحدة في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026، وسيعقد في الإمارات العربية المتحدة، حيث نتطلع إلى الترحيب بالوفود المشاركة في المؤتمر. وسيهدف مؤتمر المياه إلى توحيد أصحاب المصلحة الرئيسيين في جهد مشترك لمواجهة تحديات المياه وتبادل الحلول وتسريع التقدم نحو ضمان توافر المياه والصرف الصحي وإدارتها المستدامة للجميع. وسيكون المؤتمر لبنة مهمة في التعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.

إننا جميعاً ندرك الآثار الخطيرة المترتبة على ندرة المياه. فهي تؤثر على مجتمعاتنا وعائلاتنا. وهي في صميم معيشتنا ومستقبلنا. ولذلك سيكون المؤتمر فرصة مهمة لتبادل وجهات النظر وتعزيز التعاون والابتكار الذي يمكننا من تحقيق الغايات المحددة في الهدف 6. وبدون العمل الجماعي، تكون جهودنا معزولة. وسيكون تعاون جميع أصحاب المصلحة المعنيين عاملاً رئيسياً لنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026، وفي نهاية المطاف، تحقيق الهدف 6. وفي ذلك الصدد، ستعمل الجهتان المضيفتان بشكل مكثف مع جميع أصحاب المصلحة في الفترة التي تسبق المؤتمر، بما في ذلك الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف توفير مناخ شامل.

مرة أخرى، وبالنيابة عن السنغال والإمارات العربية المتحدة، نعرب عن امتناننا لجميع الوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار هذا، وندعو الوفود الأخرى إلى الانضمام إليها اليوم. كما نتوجه بشكر خاص إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على دعمهما طوال هذه العملية الهامة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء سيعيد تأكيد التزامنا المشترك بتسريع جهودنا المشتركة للتصدي لتحديات المياه العالمية وضمان توفير المياه والصرف الصحي للجميع. ويشرفني أن أتلقى تأييد الجمعية العامة لاعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.110.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا مشاركة في تقديم مشروع القرار A/78/L.110: الأردن وإسبانيا وإستونيا وإسرائيل وإسواتيني وألبانيا وألمانيا وأنتيغوا وبربودا وإندونيسيا وأنغولا وأوزبكستان وأوكرانيا وأيرلندا وإيطاليا والبحرين والبرتغال وبلغاريا وبوركينا فاسو وبولندا وتشاد وتشيكيا وتونس وتيمور – ليشتي وجزر سليمان وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مولدوفا والدانمرك ورواندا ورومانيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وسلوفاكيا وسلوفينيا وسنغافورة والسويد وسويسرا وسيراليون وطاجيكستان والعراق وعمان وغابون وغانا وغيانا وغينيا وغينيا – بيساو وفرنسا والفلبين وفنلندا وفييت نام وقبرص وقطر وقيرغيزستان وكازاخستان والكاميرون وكرواتيا وكمبوديا والكويت وكينيا ولاتفيا ولكسمبرغ وليبيا وليتوانيا ومالطة ومالي ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وموريشيوس وموناكو والنمسا ونيبال والنيجر ونيجيريا وهنغاريا وهولندا واليمن واليونان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/78/l.110، المعنون "طرائق عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/78/L.110؟

اعتُمد مشروع القرار A/78/L.110 (القرار 327/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لتعليل الموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن التعليلات تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غال (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا.

إننا نرحب بالتزام السنغال والإمارات العربية المتحدة بالنهوض بجدول أعمال المياه العالمي بالمشاركة في تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه المقبل في عام 2026. ونثني على العمل الكبير والجهود الدؤوبة التي بذلتها السنغال والإمارات العربية المتحدة، بوصفهما ميسرين مشاركين، في الوصول بنا إلى القرار المتوازن 327/78. ولدينا الآن مبادئ توجيهية وطرائق واضحة لمساعدتنا في التحضير لمؤتمر 2026.

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2023 نقطة تحول. فقد ولّد زخماً والتزاماً سياسياً كبيراً نحو تعزيز العمل المائي على جميع المستويات. ونرحب بإطلاق أول استراتيجية للمياه والصرف الصحي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ونتوقع تعيين المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بالمياه في أي يوم الآن. ويسعدنا أن مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026 سيعتمد على الإنجازات الرئيسية لمؤتمر المياه لعام 2023، بما في ذلك خطة العمل المتعلقة بالمياه والتزاماتها الطوعية، مع التركيز بشكل واضح على تنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، كما هو مقرر. ونتوقع متابعة التوصيات الصادرة عن حواراتها التفاعلية. كما إننا نظل على ثقة بأن المؤتمر، واجتماعاته التحضيرية، سيعزز التعاون الدولي ويحدد العمل المشترك ويسرع من وتيرة التقدم ويضمن بقاء المياه على رأس جدول الأعمال السياسي.

ومع تفاقم ندرة المياه في جميع أنحاء العالم، ومع استمرار افتقار بلايين الأشخاص إلى المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، فإننا نرحب بالاعتراف بالمياه والصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان. وما يكتسي ذات القدر من الأهمية الاعتراف بأن المياه بالغة الأهمية للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، فضلاً عن أوجه الترابط والتآزر بين المياه النظيفة والصرف الصحي

وجميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى جانب الأهداف والمبادئ التي وضعت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي.

إن الإشارة إلى استراتيجية المياه والصرف الصحي على نطاق منظومة الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية لتعزيز تنسيق وتنفيذ أولويات المياه على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم التقدم الذي تحرزه البلدان نحو تحقيق الغايات المتفق عليها دولياً المتعلقة بالمياه، بما في ذلك الهدف 6. كما أننا نقدر أن المؤتمر يهدف إلى الإسهام في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ضمان توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي للجميع، بما يشمل تمكين النساء والفتيات. ومع ذلك، نأسف لأن الصياغة العامة المتعلقة بمشاركة أصحاب المصلحة لم تحقق توافقاً في الآراء على أعلى مستوى من الطموح. كما كنا نود أن نرى وثيقة ختامية أقوى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026.

ويدعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء هذا القرار الهام. واتخاذ القرار اليوم بتوافق الآراء يرسل إشارة قوية بأن العالم لا يزال متحدا في معالجة أزمة المياه العالمية.

ختاماً، نتطلع إلى العمل معاً لجعل المؤتمر القادم طموحاً وناجحاً. وبعد اتخاذ هذا القرار، يتعين علينا مواصلة تعزيز الزخم بشأن المياه، بسبل من بينها تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة في هذا الشأن.

السيد شراير (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الولايات المتحدة باتخاذ القرار 327/78، بشأن طرائق عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.

ونعرب عن تقديرنا للعمل الدؤوب الذي قام به الميسران المشاركان، الإمارات العربية المتحدة والسنغال، في قيادة المفاوضات ونتطلع إلى المؤتمر الذي سيشاركان في استضافته. ونعرب عن خيبة أملنا لأن الفقرة 16 من المرفق الثاني لا تتضمن صياغة تعبر بشكل كامل عن أهمية مشاركة المجتمع المدني في المؤتمر. ووجود حوار قوي مع المنظمات غير الحكومية يجلب أصواتا مهمة للغاية ومتنوعة إلى الأمم المتحدة، وهو أمر ضروري من أجل الابتكار والحلول الإبداعية.

وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لإدراج إشارة إلى الشعوب الأصلية في النص وتود أن تؤكد أنه ينبغي عدم الخلط بين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. فالشعوب الأصلية فئة متميزة في الأمم المتحدة، على النحو الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتعطي الولايات المتحدة أولوية لعلاقاتها مع الأمم القبلية وتقوم هذه العلاقات على أساس احترام سيادة القبائل وحكمها الذاتي.

السيد آيدل (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): انضمت تركيا اليوم إلى توافق الآراء بشأن القرار المتعلق بطرائق عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 (القرار 327/78). إن المياه هي أحد المجالات ذات الأولوية القصوى بالنسبة لتركيا. وبناءً على ذلك، شاركنا بنشاط وبشكل بنّاء في عملية التفاوض منذ البداية. وطوال هذه العملية، اقترحنا عددا كبيرا من التعديلات من أجل تحسين النص، وكذلك طرائق عمل المؤتمر. وكانت تركيا مستعدة لمواصلة الإسهام في العملية، بهدف وضع الصياغة النهائية للقرار في الوقت المناسب، إلا أنه قد اقتُرح نص منقح في اللحظة الأخيرة مع توقع أن توافق الدول الأعضاء على العناصر الجديدة والتي لم تُناقَش بالتفصيل قبل ذلك. ونظرا للعناصر التي أُدخلت على النص في اللحظة الأخيرة، لم نتمكن من الموافقة عليها، وبالتالي اضطررنا إلى خرق الصمت بشأن تلك الفقرات التي لا يقبلها وفد بلدنا وتحتاج إلى مزيد من التوضيح. وعلى الرغم من وجود بعض التحسينات في النص، فإن تلك الفقرات لا تزال بعيدة عن تلبية توقعاتنا.

وقد نما إلى علمنا أيضا أنه بينما كان إجراء الموافقة الصامتة جاريا بشأن النص، تواصل أحد الميسرين المشاركين مع العديد من الوفود وأدخل تعديلات على الصياغة. وعلى الرغم من تدخلنا في الوقت المناسب، فإن شواغل بلدنا لم يُعبر عنها في حين سُمح لبعض الوفود بإدراج وجهات نظرها في النص بموجب إجراء الموافقة الصامتة

دون إلزامها بخرق الصمت. وهذا الافتقار إلى الشفافية في العملية يثير شواغل بشأن الطريقة التي تم التعامل بها مع الإجراء. ومن الضروري ألا تشكل هذه المخالفات الإجرائية وجوانب عدم الشفافية في الإجراءات سابقة غير مرغوب فيها.

وفيما يتعلق بالفقرات 14 و 17 و 18، تنأى تركيا بنفسها عن أي من الاجتماعات التحضيرية المقبلة التي لا تشارك فيها أو التي لا توافق على نتائجها. ولا نعتبر أيا من المدخلات الناتجة عن هذه الاجتماعات التحضيرية إسهاما في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026. وبما أنه من المتوقع أن يسهم الاجتماع التحضيري المزمع تنظيمه وفقا للفقرة 17 إسهاما مباشرا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، فإننا نتطلع أيضا إلى النظر في طرائق عمله في إطار الأمم المتحدة.

أخيرا وليس آخرا، وبهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المجالات التي تخدم مصالحنا المشتركة، من المهم للغاية اتباع إجراءات الأمم المتحدة والممارسات والقواعد المستقرة بالاتباع. وستواصل تركيا دعم اعتبارات الشفافية الكاملة واستيعاب الجميع في عمليات التفاوض في الأمم المتحدة.

السيدة سومرو (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود المملكة المتحدة أن تشكر الميسرين المشاركين، السنغال والإمارات العربية المتحدة، على عملهما بشأن القرار 327/78. ونعرب عن امتناننا لزملائنا الممثلين على عملهم البنّاء لضمان تركيز مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه على تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا المتعلقة بالمياه وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ونتطلع إلى تقديم الدعم الكامل لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه في عام 2026.

إننا نأسف لتعارض فقرة محددة من القرار مع مسؤوليتنا الجماعية عن ضمان المشاركة الشاملة للجميع في مؤتمرات الأمم المتحدة. فالمشاركة الكاملة للمجتمع المدني أمر بالغ الأهمية لوضع سياسات مائية فعالة وشاملة للجميع تلبي احتياجات جميع المجتمعات المحلية. وسيكون مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالمياه لحظة حاسمة للاستجابة التي نحتاجها وللإسراع بتحقيق التقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الهدف 6 على وجه الخصوص.

ونتطلع إلى العمل مع الزملاء لدعم تحقيق نتائج طموحة في المؤتمر.

السيد لارسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا وبلدي، أستراليا (مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا).

أولا، أود أن أشكر الميسرين المشاركين، الإمارات العربية المتحدة والسنغال، على عملهما الممتاز بشأن طرائق تنفيذ القرار 327/78، وتتطلع أستراليا إلى العمل الجاد لضمان تنفيذه. وأود أن أغتنم الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات المتعلقة بمسألة مشاركة المجتمع المدني، كما ناقشنا في وقت سابق اليوم.

ترى أستراليا والمجموعة أن منظمات المجتمع المدني هي عيوننا وآذاننا على أرض الواقع وأنها توفر لنا معلومات ووجهات نظر مهمة حول العديد من المسائل. وينبغي أن تكون منظمات المجتمع المدني ممثلة في أكبر عدد ممكن من اجتماعات الأمم المتحدة. ومن شأن المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 أن تعزز جودة وشمول وفعالية المناقشات والنتائج. كما أن مشاركة المجتمع المدني ضرورية لتعزيز المساءلة والابتكار والشراكات، وهي أمور ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما تود مجموعة أستراليا وكندا ونيوزيلندا أن تكرر التأكيد على أن اشتراط تقديم اعتراضات كي تبت فيها الجمعية العامة يزيد من الشفافية والمساءلة ويمكّن أعضاء الجمعية العامة بأكملهم من اتخاذ قرار بشأن مشاركة منظمة مجتمع مدني بعينها، بدلاً من أن يكون القرار بيد دولة عضو واحدة فقط. كما نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء الاتجاه المتزايد المتمثل في اعتراض الدول الأعضاء على منظمات غير حكومية تنتمي لبلدان أخرى. فلا ينبغي أن يتقرر مصير المنظمات غير الحكومية ذات السمعة الطيبة وذات المصداقية خلف الأبواب المغلقة ومن خلال اعتراض دولة واحدة أو بضع دول أعضاء.

ويجب على الجمعية العامة أن تراعي المعايير التي وضعتها اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في تحديد أهلية المشاركة في الاجتماعات وأن تتصدى لتسييس عمل المجتمع المدني. وتتمثل أعظم قيمة مضافة للمجتمع المدني في أنه يعمل في مختلف البلدان والمناطق وبشأن مختلف القضايا وأنه يدفع كل منا إلى القيام بعمل أفضل كحكومات.

ونشعر بخيبة أمل لأن الأمم المتحدة لم تلتزم في هذه المناسبة بأفضل الممارسات في تيسير مشاركة المجتمع المدني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026. ونرى أن هذه فرصة ضائعة لم تحقق هدفنا المتمثل في ضمان الشفافية والمساءلة بالنسبة لمشاركة المجتمع المدني على نطاق الأمم المتحدة.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر المكسيك وفدي الإمارات العربية المتحدة والسنغال على تيسير المناقشات بشأن القرار 327/78. وبالنسبة لبلدي، تمثل الإدارة المستدامة للمياه تحديا جسيما يتطلب استجابة شاملة ومنسقة. ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 فرصة فريدة لمواءمة جهودنا الوطنية مع الأهداف العالمية والعمل بصورة حاسمة على تنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بتعزيز العمل الجماعي من أجل إدارة المياه بمزيد من الكفاءة والإنصاف. وعلى الرغم من اعترافنا بالتقدم المحرز في النص الذي اعتُمد اليوم، نأسف لبقاء بعض الإغفالات المهمة، التي نود أن نشير إليها عند تعليل موقفنا.

وفي هذا الصدد، تعتقد المكسيك أن مشاركة منظمات المجتمع المدني ضرورية لأنها تجلب وجهات نظر وخبرات تكمل وتثري جهود الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي. وندعو بقوة إلى أن يكفل مؤتمر عام 2026 إشراك جميع المنظمات المهتمة، شريطة احترام معايير واضحة وشفافة لضمان عملية عادلة وميسرة تمشيا مع روح الشمول التي ينبغي أن تحكم مناقشاتنا وقراراتنا الحكومية الدولية. وكنا نفضل صياغة أكثر اتساقا مع القرار 319/78 الذي اتخذ مؤخرا، بشأن طرائق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بارتفاع مستوى سطح البحر، ومع الصياغة المستخدمة في 13 قرارا سابقا بشأن طرائق مختلف المسائل. ويجيز النص الحالي لأي دولة عضو أن تمنع بشكل انفرادي مشاركة منظمة من منظمات المجتمع المدني، ونعتقد أن ذلك يتعارض مع مبدأي الشفافية والإنصاف اللذين ينبغي الاسترشاد بهما في عملية شاملة وبناءة حقا.

ومن شأن الصياغة التي كانت المكسيك تود أن ترد في هذا النص أن تكفل إبلاغ الجمعية العامة بأي اعتراض على مشاركة منظمات المجتمع المدني بطريقة شفافة ودقيقة، مما يعزز عملية اتخاذ القرار على الصعيد الحكومي الدولي بحيث تتسم بمزيد من الديمقراطية وإمكانية الوصول للجميع.

ويعتقد بلدي، المكسيك، اعتقادا راسخا أن المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني، بغض النظر عما إذا كانت وجهات نظرها تتفق مع وجهات نظر الدول الأعضاء، ستعزز طموح هذا الاجتماع الرفيع المستوى وتأثيره. وتوفر هذه المنظمات قيمة مضافة بالغة الأهمية بإثراء النقاش وكفالة حلول أكثر شمولا وفعالية للتحديات العالمية التي نواجهها. وستواصل المكسيك الدعوة إلى إشراك جميع الجهات الفاعلة المستعدة للمشاركة في هذا الجهد العالمي. ونحث جميع الأعضاء على دعم هذه الجهود لتعزيز مناقشاتنا وضمان أن تعود نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في عام 2026 بالفائدة على جميع البلدان وأن تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل وبطريقة قوية.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): انضم الاتحاد الروسي إلى توافق الآراء بشأن القرار 327/78. ونود أن نشدد على أن الموارد المائية مسألة يتعين التعاون بشأنها تحت رعاية الأمم المتحدة اللازمة، بطريقة بناءة وشاملة قدر الإمكان.

لقد طلبنا الكلمة لنشكر وفدي الإمارات العربية المتحدة والسنغال اللذين تمكنا من تحقيق توازن دقيق عن طريق المهنية والدبلوماسية. ونشير أيضا إلى أن الفقرة 20 من القرار تتضمن عبارة "تحيط علما باستراتيجية المياه والصرف الصحي على نطاق منظومة الأمم المتحدة" دون أي تقييم للاستراتيجية. ونشدد على أن الاستراتيجية

لم يُتفق عليها مع الدول الأعضاء. ونقلا عن الأمانة العامة، نشدد على أن الاستراتيجية تشير إلى هياكل الأمم المتحدة التابعة للأمانة العامة وليس للدول الأعضاء. ولندرج ذلك في محضر الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 18 من جدول الأعمال.

البند 20 من جدول الأعمال (*تابع*)

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

مشروع المقرر (A/78/L.111)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.111.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/78/L.111، المعنون "مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/78/L.111؟

اعتُمد مشروع المقرر A/78/L.111 (المقرر 528/78 دال).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الروسي.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نطلب أن يؤخذ في الاعتبار البيان الذي أدلينا به اليوم بشأن المقرر 528/78 دال. ونود أيضا أن نبلغ الجمعية العامة، تسجيلا للموقف، بأن روسيا قد انضمت إلى توافق الآراء بشأن هذا المقرر، ولكنها لا تؤيد مشاركة منظمتي GÉANT ورابطة المهنيين في القضايا الجنسانية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 20 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 7 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند 68 من جدول الأعمال في جلستها العامة الخمسين المعقودة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023. ولكي تبت الجمعية في مشروع القرار لا بد من إعادة فتح باب النظر في البند 68 من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند 68 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية التي عقدت في 8 أيلول/سبتمبر 2023 إحالة البند 68 من جدول الأعمال إلى اللجنة الثالثة. ولتمكين الجمعية من البت عاجلا في الوثيقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند 68 من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فورا في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

البند 68 من جدول الأعمال (*تابع*)

حقوق الشعوب الأصلية

مشروع القرار (A/78/L.106)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.106، المعنون "تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في الاجتماعات التي تعقدها هيئات الأمم المتحدة المختصة بشأن المسائل التي تمس تلك الشعوب".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.106؟

اعتُمد مشروع القرار A/78/L.106 (القرار 328/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لشرح الموقف بعد اعتماد مشروع القرار أود أن أذكر الوفود بأن التعليلات تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): إن تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية دين مستحق على الأمم المتحدة. هذا الأمر ليس ضرورة وواجب أخلاقي فحسب بل هو استثمار في مستقبلنا وفي مستقبل الأمم المتحدة. وهو أيضاً التزام قطعناه جميعاً في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. إن معارف الشعوب الأصلية ومنظوراتها ومساهماتها لا تقدر بثمن وتتفق مع أهداف التنمية المستدامة والرؤية المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب. ونحن الدول الأعضاء مكلفون بالعمل مع الشعوب الأصلية في هذه العملية. ونقدر في هذا الصدد الجهود التي بذلها وفدا بيرو وكندا، بوصفهما ميسرَين مشاركَين، والسيدة تشارترز والسيد لونيس بصفتهما مستشارَين.

غير أننا بحاجة إلى ضمان عملية مفتوحة وشاملة، ومتاحة للشعوب الأصلية في المناطق الاجتماعية والثقافية السبع في العالم، أثناء المشاورات المستقبلية حول هذا الموضوع وفي جميع مراحله. ونتطلع أيضاً إلى التزام أكبر بهذه العملية من قبل جميع الدول. إن الشفافية والتواصل بين جميع الأطراف المعنية أمران حاسمان لإنجاز اتفاقات تؤدي إلى إجراءات ملموسة.

وتكرر غواتيمالا التأكيد على ضرورة إنشاء فئة جديدة تشارك الشعوب الأصلية بموجبها في الأمم المتحدة، وتميز هذه الشعوب عن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمعات المحلية، وذلك على أساس احترام الحق في تقرير المصير. وسنواصل دعم تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركتها في جميع المسائل التي تهمها. ونأمل أن نتمكن من الاعتماد على الأعضاء لتحقيق هذه الغاية.

السيد غورت (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن شكر كندا وبيرو للدول الأعضاء وممثلي الشعوب الأصلية على إسهاماتهم الجماعية خلال التفاوض بشأن القرار 328/78. ويود أيضاً الميسران المشاركان والمستشاران، السفير فيكتور غارسيا توما، الممثل الدائم السابق لبيرو، والسفير بوب راي، الممثل الدائم لكندا، والسيدة كلير تشارترز والسيد بلقاسم لونس، أن يغتنموا هذه الفرصة ليعربوا لكم، سيدي الرئيس، عن الشكر على الثقة التي أوليتموها لهم في هذه المهمة الهامة. وهم ممتنون لكم ولفريقكم على الدعم الذي تلقوه طوال عملية التشاور والتفاوض.

إن الالتزام بتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة مسألة طال أمدها. إن اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي يؤكد بوضوح أن للشعوب الأصلية الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل التي تمس حقوقها، قد مثّل معلماً هاماً. وفي عام 2014 التزمت الدول الأعضاء في المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية بالنظر في سبل تمكين مشاركة الشعوب الأصلية في اجتماعات الأمم المتحدة المختصة بشأن المسائل التي تمس تلك الشعوب.

وفي القرار 321/71، الذي اتُخذ تحت القيادة المقتدرة لفنلندا وغانا، قررت الدول الأعضاء مواصلة النظر في التدابير الأخرى الممكنة واللازم اتخاذها لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية خلال الدورة. وفي حين أن المفاوضات تطلبت وقتاً وجهداً كبيرين إلا أن تعقيد هذه القضية لا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه سبب للتخلي عنها أو الإبقاء على الوضع الراهن. فهذا النهج لا يتماشى مع الالتزامات التي قطعناها بالفعل كدول أعضاء. بل على العكس، يبرز هذا التعقيد ضرورة استمرار العمل والحوار البناء. ولن نتمكن من الوفاء بمسؤولياتنا الجماعية وضمان مشاركة الشعوب الأصلية بفعالية في القرارات التي تمسها إلا من خلال الحوار والجهود المتواصلة.

ويجب أن نعترف أيضاً بالمساهمات القيمة للشعوب الأصلية طوال عملية التشاور هذه. ونشكر العديد من الأفراد وممثلي المؤسسات الذين سافروا إلى نيويورك لعرض آرائهم. فقد أثرت مساهماتهم مناقشاتنا وأرشدتها إلى حد كبير. إن الأمم المتحدة ملتزمة بعدم ترك أحد خلف الركب. وإذا أردنا أن نلتزم بهذا المبدأ فمن الضروري أن تُسمع أصوات الشعوب الأصلية، أينما وُجدَت، وأن تساهم بشكل هادف في جهودنا الجماعية. ويحدونا الأمل، بعد اتخاذ قرار اليوم، في أن تشارك الوفود بحسن نية في الالتزامات القائمة ومبادئ إعلان الأمم المتحدة بينما نمضي قدما في الدورة الثمانين في السعي إلى اعتماد خطوات إجرائية ومؤسسية من شأنها أن تمكِّن مشاركة الشعوب الأصلية. ونتطلع إلى استمرار التعاون بين الشعوب الأصلية والدول الأعضاء في النهوض بهذه المسألة الحاسمة ونؤكد من جديد التزامنا بتحقيق ذلك. وكما أشار السيد ويلتون ليتلتشايلد في جلسات الاستماع التفاعلية السابقة، فإن "الشعوب الأصلية لم تأت إلى الأمم المتحدة للتسبب في المشاكل، وإنما لإيجاد الحلول".

السيد شراير (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر الولايات المتحدة كندا وبيرو على المشاركة في تيسير القرار 328/78 بشأن تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في الأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا للسابقة التي وضعاها بإشراك ممثلي السكان الأصليين في العملية قدر الإمكان.

ننضم اليوم إلى توافق الآراء للتأكيد على أهمية تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن تتاح للشعوب الأصلية فرص معالجة القضايا العالمية التي تؤثر عليها والمشاركة فيها. ونعرب عن تقديرنا لما يسعى إليه القرار من مواصلة الحوار بشأن تعزيز المشاركة في الجمعية العامة. ولكننا نشعر بخيبة أمل لإزالة الصيغة المتعلقة بمشاركة السكان الأصليين في الحوارات التفاعلية وحلقة عمل للخبراء بشأن معايير الاعتماد وآلياته.

إن أفضل طريقة لإيجاد حل لمسألة الاعتماد هي مناقشتها وليس تجاهلها. فيجب أن نتخذ خطوات ملموسة لإسماع أصوات السكان الأصليين في الأمم المتحدة على نحو هادف من أجل تعزيز مشاركتهم. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الميسران المشاركان من مساعدة الجمعية العامة على اتخاذ هذه الخطوات وإشراك الشعوب الأصلية في عملنا.

السيد لارسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر أستراليا أن يُتخذ القرار 328/78 بتوافق الآراء، وهو القرار الذي يضع خارطة طريق للمضي قدما نحو اتخاذ الخطوات العملية المطلوبة لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة. ونشكر وفدي كندا وبيرو على ما يبذلانه من جهود في قيادتنا في هذه العملية. ولا يمكن تحقيق عالم أكثر سلامًا وازدهاراً وصحة واستدامة من دون المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للشعوب الأصلية.

يحق للشعوب الأصلية، بمن فيهم نساء وفتيات الشعوب الأصلية، المشاركة والاضطلاع بدور قيادي في القرارات التي تؤثر عليها وتقع على عاتقنا، نحن الدول الأعضاء، مسؤولية تيسير مشاركتها في هذه القاعات. ويؤدي تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة إلى إعمال الحق المعترف به للشعوب الأصلية وجميع الشعوب في تقرير المصير، وهو الحق الذي أكدته وأعادت تأكيده الجمعية العامة في مناسبات عديدة.

ونرحب بالقرار المتخذ بموجب هذا النص بمواصلة النظر في اتخاذ تدابير لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية ونشدد على أهمية ضمان إشراك الشعوب الأصلية من جميع مناطق العالم في هذه العملية منذ البداية.

ونأسف لأن القرار النهائي لم يتضمن فقرة في المنطوق تطلب من رئيس الجمعية العامة عقد حلقة عمل كان من شأنها أن تشرع في إجراء وتيسير المزيد من المناقشات بشأن تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة. ولكن، وبروح من التوافق، يسعدنا أن هذا القرار اتُّخذ بتوافق الآراء ونتطلع إلى مواصلة هذه المناقشات الهامة لإعلاء أصوات الشعوب الأصلية القيمة والهامة في محافلنا.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر المكسيك كندا وبيرو على قيادتهما خلال هذه العملية، وكذلك

كلير تشارترز وبلقاسم لونس على مشورتهما القيمة. وندرك أن التفاوض بشأن القرار 328/78 كان تحديا واضحا. ويسعدنا أن الجمعية العامة اتخذت قراراً يسعى إلى تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في آليات الأمم المتحدة بشأن المسائل التي تهمها. تكتسي هذه الخطوة أهمية بالغة في ضمان إسماع أصوات السكان الأصليين والوفاء بالتزامنا بأن "لا شيء عنهم من دونهم". وعلى الرغم من أن النص النهائي ذو مغزى، نأسف لتردد بعض الدول في الاعتراف الكامل بحقوق الشعوب الأصلية في المشاركة في المحافل الدولية، مما أدى إلى اتخاذ قرار غير طموح.

ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ينص على تلك الحقوق، وهو التزام جرى التعهد به منذ ما يقرب من 20 عامًا ويجب على الدول الوفاء به. والإعلان هو أشمل اتفاقية تعترف بالحقوق الفردية والجماعية للشعوب الأصلية وهو اليوم، كما في كل يوم، فرصة لتسليط الضوء على إسهاماتها في إثراء مجتمعاتنا. ندعو جميع الدول إلى إنشاء آليات فعالة لمشاركة الشعوب الأصلية مشاركة كاملة في المسائل التي تؤثر عليها وندعو منظومة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء إلى تجديد التزامها تجاه الشعوب الأصلية.

البند 122 من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع قرار (A/78/L.105)

مشروع مقرر شفوي مقترح من رئيس الجمعية العامة بشأن المتكلمين في الجزء الافتتاحي من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل الشروع في النظر في كلا المقترحين، أود أن أقدم شرحا بشأن مشروع المقرر الشفوي. يذكُر الأعضاء أن الجمعية العامة، في قرارها 307/76 المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2022 ومقررها 555/78 المؤرخ 10 تموز/يوليه 2024، قررت أن يشمل الجزء الافتتاحي من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل اعتماد الوثيقة الختامية، تليه بيانات يدلي بها رئيس الجمعية العامة والأمين العام وممثلو الشباب الذين يختارهم رئيس الجمعية العامة بالتشاور مع الدول الأعضاء.

وكما أعلنتُ في رسالتي المؤرخة 4 أيلول/سبتمبر 2024، أقترح أن يتضمن الجزء الافتتاحي أيضا، بالإضافة إلى البيانات المذكورة في القرار والمقرر المشار إليهما آنفاً، بيانين يدلي بهما رئيس جمهورية ناميبيا ومستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية بدلا من بيانيهما الوطنيين ضمن قائمة المتكلمين في الجلسة العامة.

ولكي تنظر الجمعية العامة في هذا المقترح، يجب أن توافق أولاً، بموجب المادة 81 من نظامها الداخلي، على إعادة النظر في الحكم الوارد في الحاشية الأولى من المقرر 555/78.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعادة النظر في الحكم الوارد في الحاشية الأولى من المقرر 555/78؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.105 ومشروع المقرر الشفوي.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/78/L.105: أنغولا وبوركينا فاسو والسنغال والكونغو.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الوفود الراغبة في الإدلاء ببيان تعليلا للموقف قبل البت في أي اقتراحات في إطار هذا البند إلى القيام بذلك الآن في مداخلة واحدة. وبعد البت فيها جميعا، ستتاح الفرصة لتعليلات الموقف بشأن أي منها أو جميعها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.105، المعنون "النظر مرة كل سنتين في بند جدول الأعمال المعنون "إنهاء التدابير

الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي" مرة كلَّ سنتين".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/78/L.105؟

اعتُمد مشروع القرار A/78/L.105 (القرار 329/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الشفوي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن يتضمن الجزء الافتتاحي من مؤتمر قمة المستقبل، بالإضافة إلى تلك الواردة في القرار 307/76 المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر 2022 والمقرر 55/78 المؤرخ 10 تموز/يوليه 2024، بيانين يدلي بهما رئيس جمهورية ناميبيا ومستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية بدلا من بيانيهما الوطنيين المدرجين في قائمة المتكلمين في الجلسة العامة؟

اعتمد مشروع المقرر الشفوي)المقرر 56/78 باء).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليلات الموقف بعد الاعتماد، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد بيريز أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية باعتماد القرار 329/78 بتوافق الآراء، بدون تصويت. إن القرار، الذي تقرر الجمعية العامة من خلاله تغيير وتيرة النظر في بند جدول الأعمال المعنون "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي" قرار إجرائي بحت.

وكما قلنا في الماضي، بما في ذلك في الجمعية العامة، فإن تأثير التدابير القسرية الانفرادية، التي تطبق في انتهاك صارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وجميع قواعد القانون الدولي، حقيقة بائنة. فعواقبها الضارة تؤثر بشكل مباشر على أكثر من ثلث البشرية، بل إن لها تأثيرا على المجتمع الدولي بأسره لأنها تسببت في أزمة مستمرة تؤدي، من بين أمور أخرى، إلى تفاقم الأزمة العالمية الحالية متعددة الأوجه.

عليه، فإن من الواضح أنه لا يمكن تجاهل مسألة التدابير القسرية الانفرادية هذه أو التقليل من شأنها أو التستر عليها، لأن من شأن ذلك أن يقوض عمدا الوفاء بتعهدنا بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب، علاوة على تقويض رفاه الأجيال الحالية والمقبلة وتنميتها الكاملة، الأمر الذي أشير إليه كثيرا مؤخرا في إطار هذه المنظمة.

إن الاستمرار في اتباع نهج"العمل الروتيني"، الذي يسعى إلى إدامة الحالة الراهنة غير المستدامة أمر غير مقبول حقًا. بل أصبحت مصداقية منظمتنا نفسها عرضة للخطر، وكذلك الوفاء بوعد السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. إن أهمية عملنا وكذلك النصوص التي نقرها تعتمد، إلى حد كبير، على تجسيدها للمسائل التي تؤثر على شعوبنا بشكل يومي.

لذلك فإن من الواجب الأخلاقي والمعنوي أن ندرج في جميع تلك النصوص، بما فيها التي ستعرض على رؤساء دولنا وحكوماتنا للنظر فيها في أقل من ثلاثة أسابيع، عناصر ملموسة ترفض فرض وتطبيق تدابير قسرية انفرادية، غير قانونية ذات طابع تقييدي وعقابي. لقد أصبحت تلك التدابير اليوم سلاحا للهيمنة الاستعمارية الجديدة المقصودة وللعقاب الجماعي لشعوب الأمم التي قررت طوعا وعلى نحو سيادي أن تكون سيدة مصيرها. ذلك هو حال بلدي، الذي فُرض عليه اليوم أكثر من 930 جزاءً مزعوما لمجرد أنه لم يخضع لابتزاز وضغوط القوى الأجنبية.

ومن الواضح أن القرار الذي اعتمد اليوم خطوة في الاتجاه الصحيح، لأنه يفتح الفرص لإجراء حوار سياسي منتظم داخل الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وصنع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وسيمكننا ذلك، من ناحية، من تعزيز الوعي بتلك المشكلة العالمية، ومن ناحية أخرى، المضي صوب الرفع الكامل والفوري وغير المشروط لتلك التدابير الإجرامية التي تسبب الكثير من الألم والمعاناة لشعوب بأسرها في جميع أنحاء العالم.

في ذلك السياق، نغتنم هذه الفرصة للتشديد على كرامة الشعب الفنزويلي الذي سيستمر في التغلب على اعتداءات تلك الإمبراطورية الآفلة وأذيالها. ونشجع جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي على المشاركة الفعالة والبناءة في الجلسة العامة التي ستعقد خلال الدورة القادمة للنظر في تلك المسألة الهامة ومناقشتها، ما دامت تؤثر علينا جميعًا على قدم المساواة، وإن كان بدرجات متفاوتة..

وفي ذلك الصدد، نشير إلى أن تلك المسألة التي تؤثر اليوم على أكثر من 30 دولة حول العالم، بما فيها فنزويلا قد تؤثر غداً أيضاً على أي دولة أخرى تتّبع على نحو سيادي نماذج وسياسات تعتبر إهانة لمصالح تلك التي تدعي اليوم هيمنة واستثنائية لا وجود لهما..

ونختتم بتأكيد قناعتنا بأن المناقشات العامة المقبلة حول هذه المسألة ستسفر عن تحقيق عالم خالٍ من التدابير القسرية الانفرادية، عاجلاً وليس آجلاً، حيث الاحترام غير المشروط لقواعد القانون الدولي والميثاق التأسيسي لمنظمتنا. إن ذلك لا يصب في مصلحة تحقيق خططنا الإنمائية الوطنية فحسب، بل يسهم أيضا في تحقيق الركائز التي قامت عليها الأمم المتحدة منذ تأسيسها قبل 80 عاما تقريبا.

أخيرا، إذا سمحتم لي، بما أن هذه هي على الأرجح المرة الأخيرة التي سيأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال هذه الدورة الثامنة والسبعين، أغتنم هذه الفرصة لأشيد بعملكم، سيدي الرئيس، في قيادة الجمعية العامة طوال دورة لم تخل من التحديات. لكن، وبفضل قيادتكم، تمكنا من المضي قدما في العديد من المجالات. نهنئكم، وفريقكم بأكمله، على إعلاء شأن منطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي..

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد في شرح الموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 122 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيتالدين (سورينام).

البند 124 من جدول الأعمال (*تابع*)

تعدد اللغات

تقرير الأمين العام (A/78/790)

مشروع قرار (A/78/L.108)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أندورا لتعرض مشروع القرار A/78/L.108.

السيدة فونت فيلاجينس (أندورا) (*تكلمت بالفرنسية*): بالنيابة عن الميسرين المشاركين، جمهورية غواتيمالا وإمارة أندورا، ومقدمي مشروع القرار، يشرفني أن أعرض، في إطار البند 124 من جدول الأعمال، مشروع القرار A/78/L.108، المعنون "تعدد اللغات"، الذي شارك في تقديمه أكثر من 90 دولة عضوا. نود في البداية أن نشكر جميع وفود الدول الأعضاء التي شاركت بنشاط وبشكل بنّاء في التفاوض على هذا النص، وكذلك الدول الأعضاء في مجموعة السفراء الناطقين بالفرنسية ومجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية في الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على دعمها. ونشيد بتفاني منسق شؤون تعدد اللغات ونشكر ممثلي الأمانة العامة على دعمهم.

إن تعدد اللغات ضروري، مع وجود أكثر من 000 7 لغة يُتكلم بها في العالم، للتواصل المتناغم بين الشعوب وللتسامح. وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، عُقد منذ بداية المشاورات 11 اجتماعاً تفاوضياً غير رسمي مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء وحضره مختلف ممثلي الأمانة العامة. كما عقدنا العديد من المشاورات مع خبراء من مجموعات لغوية مختلفة واجتماعات ثنائية مع جميع الوفود المهتمة لضمان عملية شفافة وتشاركية وشاملة. واستمعنا بعناية وعممنا ثماني نسخ من النص قبل وضع مشروع القرار تحت إجراء الموافقة الصامتة في 20 آب/أغسطس من أجل إدراج معظم المقترحات الواردة. وذلك لأن تعدد اللغات خيار، وهو الخيار الذي اخترناه لكي نُفهم ونَفهم الآخرين ونحن نسعى جاهدين لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أسلط الضوء على بعض العناصر الجديدة التي نقدمها في مشروع قرار هذا العام بهدف إحراز تقدم في تعزيز تعدد اللغات، وهو قيمة أساسية لمنظمتنا وبصمتها الوراثية. ونرحب بنشر إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي بشأن تعدد اللغات في 28 آذار/مارس، وهو الأول من نوعه في الأمانة العامة وعلى نطاق المنظومة. إن مشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم يحيط علما بذلك المنشور الذي طال انتظاره ويدعو الأمين العام إلى تنفيذه. ونَشْر الإطار نقطة تحول في التنفيذ الفعال لتعددية اللغات في منظمتنا.

(تكلمت بالإسبانية)

تؤثر أزمة السيولة على تعدد اللغات في منظمتنا وعلى التكافؤ الفعلي في استخدام اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وهو أمر يدعو للقلق. غير أننا نريد من خلال مشروع قرار اليوم أن نسلط الضوء على التقدم الذي أحرز والإنجازات التي تحققت، وأن نواصل تزويد أنفسنا بالعناصر اللازمة لمواصلة تنفيذ تعدد اللغات كقيمة أساسية لمنظمتنا. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بحصول فريق أخبار الأمم المتحدة على جائزة الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2022 في فئة تعدد اللغات. كما نعيد التأكيد على الدور الحاسم لإدارة الاتصالات العالمية في التصدي لانتشار المعلومات المضللة. وفي ذلك الصدد، لا بد من إدماج تعدد اللغات في التدابير المتخذة لتحقيق تلك الغاية التي طلبها الأمين العام. ومن أجل الاستمرار في نقل رسالة الأمم المتحدة إلى جميع أنحاء العالم، نطلب من الأمين العام دراسة جدوى نشر البيانات الصحفية لمجلس الأمن بجميع اللغات الرسمية، مع الاحترام الكامل لمبدأ التكافؤ. تلك بعض العناصر التي نسلط الضوء عليها.

عُرض القرار الذي يصدر كل سنتين بشأن تعدد اللغات لأول مرة على الجمعية العامة في عام 1995، واتُّخِذ بالتصويت (القرار 11/50). غير أننا تمكنا في الإصدارات الـ 12 اللاحقة من اعتماد هذا النص الهام بتوافق الآراء لتعزيز إحدى ركائز الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ونأمل أن نتمكن اليوم من الاعتماد مرة أخرى على دعم جميع الوفود لاعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

(تكلمت بالفرنسية)

في 6 أيلول/سبتمبر 2000، عين الأمين العام السيد فيديريكو ريسكو أول منسق لشؤون تعدد اللغات بناء على الطلب الذي تقدمنا به جميعا باتخاذ القرار 64/54 بتوافق الآراء في 6 كانون الأول/ديسمبر 1999، الذي طلبنا فيه من الأمين العام أن يعين من بين كبار مسؤوليه منسقا لشؤون تعدد اللغات في الأمانة العامة بأسرها. وسيكون من المؤسف أن نضطر اليوم، وبعد مرور 24 عاما، إلى اللجوء إلى التصويت عندما نطلب من الأمين العام تقديم اقتراح بتزويد مكتب المنسق بمزيد من الموارد البشرية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي.

(تكلمت بالإنكليزية)

وفي الختام، أود أن أقول: شكرا.

السيدة روموالدو (كابو فيردي) (تكلمت بالبرتغالية; وقدم الوفد النص بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لأعرب عن تأييدنا القوي لاعتماد مشروع القرار A/78/L.108، بشأن تعدد اللغات. يؤكد مشروع القرار هذا، الذي جاء نتيجة عملية تفاوضية تعاونية، على القيمة الأساسية للتنوع اللغوي والثقافي داخل منظومة الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم. إن تعدد اللغات ليس ركيزة من ركائز منظومة الأمم المتحدة فحسب، إنه كذلك مبدأ وممارسة أساسية تعزز الديمقراطية والشمول والتمثيل في العلاقات الدولية. وعندما ندافع عن التعددية اللغوية، فإننا ندافع عن حق كل أمة وكل ثقافة وكل فرد في أن يُسمع صوته ويُفهم ويُحترم بلغته الأم. وتثري تلك الممارسة النقاش وتعزز فهمًا أعمق بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يسهم في بناء عالم أكثر عدلاً وسلامًا.

إن جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، بوصفها جماعة لغوية وثقافية تجمع أكثر من 270 مليون ناطق باللغة البرتغالية في القارات الخمس، لديها التزام ثابت بتعزيز التعددية اللغوية في الأمم المتحدة. إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن وجود لغات متعددة داخل النظام المتعدد الأطراف ليس مسألة تتعلق بالإنصاف وحسب، بل هي أيضا ضمان بأن تكون القرارات المتخذة أكثر تمثيلاً وشمولاً. ويشكل مشروع

القرار الذي سنعتمده اليوم علامة فارقة في هذا الجهد. ويؤكد على أهمية ضمان استخدام جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة بطريقة متوازنة في جميع أجهزتها وعملياتها. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان سماع أصوات جميع الدول الأعضاء بشكل عادل ومنصف. ومع ذلك، يمتد تأثير تعدد اللغات إلى ما هو أبعد من الأمم المتحدة. فهذا التعدد يمثل مجتمعاتنا العالمية التي يشكل التنوع اللغوي فيها واقعا حيويا وديناميا. إن تعزيز استخدام لغات متعددة يعزز أيضا الحوار بين الثقافات والتفاهم المتبادل والتماسك الاجتماعي. ومن المسلم به أن اللغة هي إحدى ركائز الهوية الثقافية ووسيلة قوية لنقل المعارف والقيم والتقاليد.

وباعتمادنا مشروع القرار هذا، نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل من أجل أن تكون منظومة الأمم المتحدة متعددة اللغات والثقافات بحق. وتلتزم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بمواصلة تعزيز استخدام اللغة البرتغالية، إلى جانب لغات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى، كمساهمة قيمة في إثراء الحوار العالمي. أخيرا، أود أن أعرب عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء التي دعمت هذه العملية وأسهمت في تعزيز تعدد اللغات داخل الأمم المتحدة. ونأمل أن يكون مشروع القرار هذا رمزا لتصميمنا الجماعي على بناء مستقبل تُسمع فيه جميع الأصوات، وبجميع اللغات، في كل مكان.

السيد سيدانو (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية في الأمم المتحدة. ونشكر الميسرين المشاركين في صياغة مشروع النص (A/78/L.108) الذي سنعتمده اليوم، أندورا وغواتيمالا، على عملهما الشاق في قيادة وتوجيه عملية التفاوض، وكذلك جميع الوفود التي كرست ساعات وجهوداً للتوصل إلى نص قوي وهادف رغم العديد من العقبات.

إن تعدد اللغات هو أمر في صميم تعددية الأطراف. إنه تعبير عن الأهمية التي نوليها للشمول والاحترام المتبادل، وهما عنصران أساسيان للتعاون العالمي الشفاف والفعال. وينعكس التزام الأمم المتحدة بتمثيل الثقافات ووجهات النظر المتنوعة من خلال الحوار الدولي في استخدام تعدد اللغات، كما هو منصوص عليه في ميثاقها. إن إدماج التعددية اللغوية في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة أولوية تتجلى اليوم بشكل متزايد. لذلك يجب أن نسعى جاهدين للحفاظ على نهج كلي شامل في هذا الصدد لتيسير تهيئة بيئة التواصل العادل التي نطمح إليها.

إن تعدد اللغات جزء لا يتجزأ من ركائز الأمم المتحدة الثلاث: السلام والتنمية وحقوق الإنسان. إنه يفتح الأبواب أمام المعرفة والفهم والبناء الجماعي للمستقبل الذي نطمح إليه جميعا في هذه المنظمة. فهو يسهل تبادل الأفكار بشكل أكثر ثراءً ويساهم في إيجاد حلول أكثر شمولاً للتحديات العالمية التي نواجهها. إن تعدد اللغات ليس ضرورة عملية فحسب، بل هو أيضا رمز قوي لالتزام الأمم المتحدة بالوحدة والتنوع.

وعند اتخاذ هذا القرار السابق قبل عامين، شددت مجموعة الأصدقاء على ضرورة أن تضع الأمانة العامة استراتيجيات وخطط عمل لتحقيق التنفيذ الفعال لتعدد اللغات كمبدأ شامل لكافة القطاعات في عمل المنظمة (انظر A/76/PV.81). ونحن فخورون بأننا اتخذنا هذا العام خطوات عملية المنحى لتلبية هذه الحاجة الملحة، بهدف تحقيق التكافؤ اللغوي في المنظمة من خلال وضع مسألة تعدد اللغات في صميم تعدد الأطراف.

ونؤكد أن مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية، تماشياً مع المبدأ الأساسي للأمم المتحدة المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب، تظل ملتزمة بمواصلة التعاون لصالح المجتمع الناطق بالإسبانية وأصدقائنا الناطقين بلغات أخرى والمنظمة ككل.

السيد بانزا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة السفراء الناطقين بالفرنسية، وهي مجموعة تضم بلدانا من كل القارات وتعمل بلا كلل للدفاع عن الاحترام الكامل للتنوع اللغوي في الأمم المتحدة.

وأود أن أبدأ بتهنئة الميسرتين المشاركتين في تقديم مشروع القرار A/78/L.108 بشأن تعدد اللغات، السيدة ميريتشل فونت فيلاغينس، نائبة الممثل الدائم لأندورا لدى الأمم المتحدة، والسيدة ماريا خوسيه ديل أغويلا كاستيو، نائبة الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، على

عملهما الطموح والرائع. وإننا ممتنون لالتزامهما في هذا الصدد. يشهد ذلك على الجدوى التي نربطها بالقيم التي يقوم عليها النظام المتعدد الأطراف. لقد كرست الجمعية العامة تعدد اللغات عدة مرات باعتباره قيمة أساسية للمنظمة. إنه في صميم ما ندعو إليه جميعا من تعددية الأطراف المتجددة. وهو أمر أساسي لنجاح العمل الدولي، فضلاً عن التنفيذ الفعال للولايات التي نعهد بها، نحن الدول الأعضاء، إلى الأمانة العامة.

في هذا الصدد، أرحب بالخطوة الحاسمة التي تمثلت في قيام الأمانة العامة للأمم المتحدة في آذار/مارس بنشر أول إطار استراتيجي للأمم المتحدة بشأن تعدد اللغات. يركز الإطار على ثمانية مجالات للعمل. ويجب الآن تنفيذ هذا الإطار، وهو الأول من نوعه في الأمانة العامة وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويبرز مشروع قرار عام 2024 بشأن تعدد اللغات المقدم إلى الجمعية العامة (A/78/L.108) على وجه التحديد المرحلة التي تم الوصول إليها ويلزم الأمانة العامة بالعمل. وتدعو الفقرة 14 إلى تعزيز قدرات مكتب المنسق المعني بتعدد اللغات بطريقة فعالة ومتماسكة.

إن اللغات في صميم الدبلوماسية. وتعدد اللغات أمر ضروري لإجراء حوار حقيقي بين الدول. فهو الضمان لنظام متعدد الأطراف لا يتسم بالعدالة والتوازن فحسب، بل يمثل تنوع عالمنا أيضا. وندعو الدول الأعضاء إلى إظهار الوحدة وتأييد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد ديفياتكين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره عن تعدد اللغات (A/78/790). وأود أيضا أن أشكر الميسرين المشاركين، أندورا وغواتيمالا، على قيادتهما لعملية التفاوض. كان الاتحاد الروسي هذا العام من بين مقدمي مشروع القرار قيد النظر A/78/L.108.

إن تعدد اللغات، باعتباره إحدى القيم الأساسية للأمم المتحدة، لا يسهم في تحقيق مقاصد الميثاق فحسب، بل يشكل أيضا أحد العناصر الأساسية للدبلوماسية المتعددة الأطراف. ويتيح لنا تبادل الأفكار وإجراء المناقشات باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

وينبغي للدول الأعضاء أن تعمل معا لضمان مراعاة تعدد اللغات أخيرا في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة. ونعلق بعض الأمل على إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي بشأن تعدد اللغات، وهو عبارة عن مجموعة من الولايات والتعليمات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع. وتقع المسؤولية عن تنفيذ الاستراتيجية على عاتق كل وحدة من وحدات الأمانة العامة، مع اضطلاع رئيس إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بدور التنسيق.

وأصبحت بعض المشاكل التي تعيق تحقيق التكافؤ بين اللغات الرسمية الست مزمنة بطابعها. ادخلوا على أي موقع إلكتروني للأمم المتحدة وقارنوا كمية المعلومات المتاحة باللغة الإنكليزية مقابل اللغات الرسمية الأخرى. وأيا كانت الصياغة التي نتفق عليها في القرارات التي نتخذها في هذا الشأن، فلا يمكن أن يتحقق أي تقدم حتى ندرك أنه لم يعد بإمكاننا الاقتصاد في تعدد اللغات.

ونحن نراوح مكاننا عندما نطلب المزيد والمزيد من الأمانة العامة في حدود الموارد المتاحة. ولهذا السبب، أيد الاتحاد الروسي، خلال المشاورات، جميع المقترحات التي قدمتها الوفود والتي تنطوي على تعزيز الموارد البشرية للأمانة العامة وتمويلها في مجال تعدد اللغات.

هناك مسائل أخرى لم ترد في مشروع هذا القرار، ولكن لا يزال يتعين حلها. فنحن مقتنعون على وجه الخصوص بأنه، من أجل الحفاظ على بيئة عمل مؤاتية للمترجمين الشفويين، ينبغي لإدارة الأمانة العامة أن تستمع إلى آرائهم وأن تواصل استئجار مبنى ألبانو. ونعتقد أن موظفي اللغات، باعتبارهم الدعاة الرئيسيين لمبدأ تعدد اللغات في الأمم المتحدة، لا ينبغي أن يخضعوا لمعدل الشواغر أو لتجميد تعيين موظفين جدد. ونرى من المؤسف جدا أن تحقق قيادة الأمانة العامة وفورات على حساب تعدد اللغات، بينما تختبئ وراء الأزمة المالية التي تسبب فيها وفد الولايات المتحدة بسبب عدم سداد الاشتراكات في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها المالية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المناسب ودون شروط.

وبالطبع، لا يمكن حل جميع المشاكل المتراكمة بقرار واحد. ولكننا نأمل أن يساعد اعتماد مشروع القرار A/78/L.108 على جعل تعدد اللغات مبدأ من المبادئ الشاملة للمنظمة حقا. ونأسف لأنه طُلب إجراء تصويت على فقرتين من منطوق مشروع القرار. ونعترض على إجراء تصويت منفصل وندعو الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار الذي قدمه الميسران المشاركان.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): إن تعدد اللغات وسيلة لتعزيز تنوع اللغات والثقافات وحمايتها والحفاظ عليها في جميع أنحاء العالم. وإضافة إلى ذلك، يعزز تعدد اللغات الوحدة في إطار التنوع وينهض بالوئام والتسامح والحوار على الصعيد الدولي.

إن غواتيمالا بلد متعدد الأعراق والثقافات واللغات، حيث تعيش فيه شعوب المايا والزينكا والغاريفونا واللادينو الأصلية جنبا إلى جنب. ويتكلم السكان في غواتيمالا 25 لغة، منها 22 لغة تنتمي إلى أسرة لغات المايا. ولذلك، نود أن نؤكد أنه كان شرفا عظيما أن نشارك مع إمارة أندورا في تيسير مشروع القرار قيد النظر في إطار البند 124 من جدول الأعمال (مشروع القرار A/78/L.108).

ويعرب وفد بلدي عن تقديره الخاص لتقرير الأمين العام عن تعدد اللغات (A/78/790) ونسلط الضوء بشكل خاص على المعلومات التكميلية التي قدمها والتي تعرض قائمة بجميع حسابات وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية التي تديرها مراكز الأمم المتحدة للإعلام وإدارة التواصل العالمي والأفرقة القطرية ومكتب التنسيق الإنمائي وبعثات السلام والبعثات السياسية الخاصة وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب تنسيق المساعدات الإنسانية، من بين كيانات أخرى.

ويدل هذا الجهد الهائل على أهمية تعدد اللغات باعتباره عاملا مساهما في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، يكفل القدرة على التواصل مع شعوب العالم بلغاتها من أجل الوصول إلى الجمهور على أوسع نطاق ممكن وحمل رسالة الأمم المتحدة إلى جميع أنحاء العالم. ونرحب بنشر إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي بشأن تعدد اللغات الذي يحدد التحديات التي تواجه تنفيذ الولايات المتعلقة بتعدد اللغات ويعزز الفرضية القائلة بأن الأمم المتحدة تخدم مجتمعا دوليا متعدد اللغات، مع تحديد رؤية استراتيجية وطريق للمضي قدما. ومن الأولويات اتباع نهج متسق إزاء تعدد اللغات باعتباره قيمة أساسية من قيم الأمم المتحدة وتعميم مراعاته في أنشطة جميع كيانات الأمانة العامة كوسيلة لتحسين كفاءة المنظمة وأدائها وشفافيتها.

إننا ندرك أن الموارد المتاحة محدودة. وبالتالي، من الجدير بالثناء أن الأعضاء يؤيدون جهود الأمين العام الرامية إلى ضمان حماية تعدد اللغات وعدم المساس به بسبب حالة التدفقات النقدية. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود منسق شؤون تعدد اللغات وفريق إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. ويشير وفد بلدي إلى التزامه الراسخ بدعم الجهود الرامية إلى تعميم الإطار الاستراتيجي والمساعدة في تحسين التماسك والتنسيق والوعي باحترام تعدد اللغات والامتثال له على نحو شامل في منظومة الأمم المتحدة.

وحتى بعد أن نوقشت كل فقرة من فقرات مشروع القرار على نطاق واسع مع جميع الأعضاء، وبالتالي أصبحت تكتسي نفس القدر من الأهمية، نود أن نسلط الضوء على فقرتين ما زالتا، على الرغم من أنهما تعبران عن التنازلات العديدة التي قدمها المشاركون في تقديم مشروع القرار، مصدر قلق لدى بعض الوفود. وأود أن أتوجه بالسؤال إلى أولئك الذين يمكن أن يطلبوا حذف مشروعي النصين هذين، اللذين سأقرأهما باللغة الإنكليزية، وهي اللغة التي استُخدمت في المفاوضات.

”تقر بضرورة تعزيز قدرات مكتب منسق شؤون تعدد اللغات في مجال الموارد البشرية من أجل تيسير تنفيذ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي بشأن تعدد اللغات تنفيذا ناجحا على نطاق الأمانة العامة في الوقت المناسب، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحا في هذا الصدد، بما في ذلك بشأن التقديرات المنقحة لعام 2025 والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 وما بعده، وفقا للإجراءات المعمول بها، ولا سيما المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة“.

ولا أفهم كيف يمكن لشخص ما أن يرغب في حذف ذلك، وكذلك الفقرة 48 التي تنص على ما يلي:

”تؤكد من جديد الدور الحاسم الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في التصدي لانتشار المعلومات المغلوطة والمضللة والتلاعب بالمعلومات، وفي دعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للقضاء على خطاب الكراهية، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل إدماج تعدد اللغات في الجهود المبذولة في هذا الصدد وأن يقدم تقريرا عن ذلك في سياق الاستعراض المقبل لإدارة التواصل العالمي“.

(تكلم بالإسبانية)

ونشكر أكثر من 90 بلداً شارك في تقديم مشروع القرار المعنون ”تعدد اللغات“. وندعو جميع الأعضاء إلى الانضمام إلينا في اعتماده، على النحو الوارد في الوثيقة A/78/L.108.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار مناقشة هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.108.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): يدلى بالبيان التالي في سياق المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرات 8 و 14 و 33 و 48 و 50 من مشروع القرار A/78/L.108، فإن الجمعية العامة:

”تطلب إلى الأمين العام أن يكفل إدراج التحديثات الإضافية لدليل المشتريات في جميع النسخ باللغات الرسمية الست في إطار زمني مناسب [الفقرة 8]؛

”تقر بضرورة تعزيز قدرات مكتب منسق شؤون تعدد اللغات في مجال الموارد البشرية من أجل تيسير تنفيذ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي بشأن تعدد اللغات تنفيذا ناجحا على نطاق الأمانة العامة في الوقت المناسب، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحا في هذا الصدد، بما في ذلك بشأن التقديرات المنقحة لعام 2025 والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 وما بعده، وفقا للإجراءات المعمول بها، ولا سيما المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة [الفقرة 14]؛.

”تأسف لأن البيانات الصحفية لمجلس الأمن تصدر فقط باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وتشدد على أهمية أن تصدر بجميع اللغات الرسمية، مع الاحترام الكامل لمبدأ التكافؤ، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرس جدوى إصدار البيانات الصحفية بجميع اللغات الرسمية وأن يقدم تقريرا عن ذلك في سياق الاستعراض المقبل لإدارة التواصل العالمي [الفقرة 33]؛

”تؤكد من جديد الدور الحاسم الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في التصدي لانتشار المعلومات المغلوطة والمضللة والتلاعب بالمعلومات، وفي دعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للقضاء على خطاب الكراهية، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل إدماج تعدد اللغات في الجهود المبذولة في هذا الصدد وأن يقدم تقريرا عن ذلك في سياق الاستعراض المقبل لإدارة التواصل العالمي [الفقرة 48]؛ و

”تشدد على ضرورة معاملة اللغات الرسمية الست على المواقع الشبكية ووسائط التواصل الاجتماعي وغيرها من أدوات الاتصال الشبكية الأخرى على قدم المساواة، وتقرر أن تكون ممارسة منح إعفاءات من إدارة التواصل العالمي لكيانات الأمانة العامة عند إنشاء وتعهّد مواقع شبكية ضمن نطاق un.org محدودة بمدة أقصاها ستة أشهر، وتشدد على أهمية تضمين التقرير المقبل للأمين العام عدد الإعفاءات الممنوحة ومتابعة المواقع الشبكية بعد انتهاء مدة الإعفاء [الفقرة 50].“

وستترتب على الطلبات الواردة في مشروع القرار أنشطة جديدة في عام 2025 والسنوات اللاحقة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة التواصل العالمي وإدارة الدعم العملياتي.

وعملا بالطلب الوارد في الفقرة 8 من المنطوق، سيتطلب إدراج التحديثات الإضافية لدليل المشتريات بجميع اللغات الرسمية الست موارد إضافية تتراوح بين 000 50 دولار و 000 60 دولار لعام 2025 وفي السنوات اللاحقة عندما يتم تحديث الدليل مرة أخرى، وستقدم تفاصيلها لعام 2025 في تقرير التقديرات المنقحة الذي سيقدَّم في الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، وبعد ذلك في الميزانيات البرنامجية المقترحة لتنظر فيها الجمعية العامة في السنوات المعنية.

وعملا بالطلب الوارد في الفقرة 14، ستقدم الأمانة العامة، في سياق تقرير التقديرات المنقحة لعام 2025، مقترحا لتعزيز قدرات مكتب منسق شؤون تعدد اللغات في مجال الموارد البشرية من أجل تيسير تنفيذ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي بشأن تعدد اللغات تنفيذا ناجحا على نطاق الأمانة العامة في الوقت المناسب. وتشير التقديرات في هذه المرحلة إلى أن تعزيز قدرات مكتب منسق شؤون تعدد اللغات في مجال الموارد البشرية سيتطلب موارد إضافية لعام 2025 وما بعده تتراوح بين 000 130 دولار و 000 210 دولار، وستقدم تفاصيلها في سياق تقرير التقديرات المنقحة الذي سيقدَّم في الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

وعملا بالطلب الوارد في الفقرة 33، ستدرس الأمانة العامة جدوى إصدار البيانات الصحفية لمجلس الأمن بجميع اللغات الرسمية وستقدم تقريرا عن ذلك في سياق استعراض إدارة التواصل العالمي. ورهناً بنتائج دراسة الجدوى، ستنعكس أي آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية في سياق الميزانيات البرنامجية المقترحة في المستقبل.

وعملا بالطلب الوارد في الفقرة 48، ستقدم إدارة التواصل العالمي تقريرا عن الوسائل الكفيلة بضمان إدماج تعدد اللغات في جهودها الرامية إلى التصدي لانتشار المعلومات المغلوطة والمضللة والتلاعب بالمعلومات، وفي دعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للقضاء على خطاب الكراهية، في سياق استعراض إدارة التواصل العالمي. ورهناً بنتائج الاستعراض، ستنعكس أي آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية في سياق الميزانيات البرنامجية المقترحة في المستقبل.

وعملا بالقرار الوارد في الفقرة 50، تفهم الأمانة العامة أن القرار لن ينطبق إلا على الطلبات الجديدة لإنشاء وصيانة مواقع شبكية جديدة التي ترد بعد اعتماد القرار، مما قد تترتب عليه آثار في الميزانية. وستُعرض الآثار المترتبة في الميزانية في سياق الميزانيات البرنامجية المقترحة في المستقبل، حسب الاقتضاء، في إطار باب الميزانية الخاص بالكيان الذي أعد الموقع الإلكتروني.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/78/L.108: ألبانيا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، جزر البهاما، بنغلاديش، بلجيكا، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، كوستاريكا، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إسواتيني، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، غانا، اليونان، غينيا – بيساو، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، الأردن، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، لاتفيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، مالي، موريتانيا، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيراليون، سلوفينيا، إسبانيا، سورينام، سويسرا، طاجيكستان، تيمور – ليشتي، توغو، تونس، تركمانستان، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا، أوروغواي، أوزبكستان، زامبيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.108 المعنون "تعدد اللغات". طُلب إجراء تصويتين مسجلين منفصلين على الفقرتين 14 و 48 من منطوق مشروع القرار.

قدم الاتحاد الروسي اعتراضا على طلب التجزئة، أي اعتراضا على طلب إجراء تصويتين منفصلين.

وأعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد ديفياتكين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أشير مرة أخرى إلى أن الاتحاد الروسي سيصوت معارضاً لاقتراح إجراء تصويتين منفصلين وندعو جميع مقدمي مشروع القرار A/78/L.108، وكذلك جميع الوفود الأخرى المعنية بمسألة تعدد اللغات في الأمم المتحدة، إلى التصويت أيضا معارضين لإجراء تصويت مسجل منفصل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 89، أطرح للتصويت الآن طلب التجزئة.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الصين، إسرائيل، ليبريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، كابو فيردي، الكاميرون، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، فرنسا، غابون، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، الأردن، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، لبنان، لكسمبرغ، مدغشقر، مالي، موريشيوس، المكسيك، موناكو، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، البرتغال، الاتحاد الروسي، رواندا، سان مارينو، السنغال، إسبانيا، سري لانكا، الجمهورية العربية السورية، تيمور – ليشتي، تونس، أوروغواي

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أرمينيا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، البوسنة والهرسك، بروني دار السلام، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، ماليزيا، مالطة، الجبل الأسود، هولندا (مملكة _)، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، الفلبين، بولندا، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، السويد، سويسرا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن

لقد رُفض طلب تجزئة مشروع القرار بأغلبية 63 صوتا مقابل 5 أصوات مؤيدة وامتناع 55 عضوا عن التصويت.

[وفي وقت لاحق، أبلغ وفد إندونيسيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت معارضا.]

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): ننتقل الآن إلى مشروع القرار في مجموعه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.108 في مجموعه؟

اعتُمد مشروع القرار A/78/L.108 في مجموعه (القرار 330/78).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نواصل النظر في البند 124 من جدول الأعمال الساعة الثالثة بعد ظهر هذا اليوم في هذه القاعة للاستماع إلى تعليل التصويت بعد التصويت.

رُفعت الجلسة الساعة 13/05.